مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تقييم فعالية إدارة المخاطر وفق معايير بازل في البيئة المصرفية السورية
اسم الكاتب: د. عبدالناصر حميدان، د. رضوان العمار، كندة حليبية
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5065
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 22:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (6) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (6) 2017

Evaluating Risk Management Effectiveness In Syrian Banking with Basel Standards

Dr. Abdel-Nasser Hmidan[*]
Dr. Radwan Al-Ammar[**]
Kenda Hleibieh[***]

(Received 9 / 9 / 2017. Accepted 18 / 12 / 2017)

□ ABSTRACT □

The aim of this study is to evaluate the effectiveness of risk management in Syrian banking with Basel standards using a model, The model argues eight factors as a key component of enterprise risk management effectiveness using coso framework and Basel standards.

Data were obtained using questionnaire developed according to coso framework and Basel standards. 90 questionnaire distributed to employees who are working in the risk management department in Syrian banking ,26 acceptable responses were received. data has analyzed using spss.

The findings from this paper conclude that there are all of the components (internal environment, objective setting , risk assessment, information and communication, monitoring) in banking, and no there the components(event identification, risk response, control activities) in banking.

Key words: risk management, risk management Effectiveness , Basel standards, ERM coso framework.

[*]**Professor- Dept. Of Accounting- Faculty Of Economics- Aleppo University - Syria.**
[**]**Professor- Dept. Of Accounting- Faculty Of Economics- Tishreen University - Syria.**
[***]**Postgraduate Student- Dept. Of Accounting- Faculty Of Economics- Aleppo University - Syria.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (6) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (6) 2017

تقييم فعالية إدارة المخاطر وفق معايير بازل في البيئة المصرفية السورية

الدكتور عبد الناصر حميدان*
الدكتور رضوان العمار**
كندة حليبية***

(تاريخ الإيداع 9 / 9 / 2017. قُبِل للنشر في 18 / 12 / 2017)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى تقييم فعالية إدارة المخاطر في البيئة المصرفية السورية وفق معايير بازل من خلال نموذج مقترح لتقييم الفعالية. تضمن النموذج ثمانية عوامل(متغيرات مستقلة) تعتبر المكونات الأساسية لإدارة مخاطر المنظمة وفق معايير بازل وإطار لجنة COSO .

اعتمدت الدراسة على استراتيجية المسح في جمع البيانات وذلك عن طريق استخدام استبانة كأداة لجمع البيانات تم إعدادها بناءً على معايير بازل وإطار coso لإدارة المخاطر، تم توزيع 90 استبانه على موظفي إدارة المخاطر في المصارف في المصارف السورية، استرد منها 26 استبانة صالحة للتحليل. وقد تم تحليل البيانات بالاعتماد على برنامج SPSS .

وقد خلصت النتائج التي توصل إليها البحث بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي إلى أنه يوجد كل من المكونات التالية(بيئة الرقابة، تحديد الأهداف، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة الدائمة) في المصارف المدروسة. بينما لايوجد كل من المكونات التالية(تمييز الحدث، استجابة المخاطر، أنشطة الرقابة) في المصارف المدروسة.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، فعالية إدارة المخاطر، معايير بازل، إطار coso لإدارة المخاطر).

* أستاذ– قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة حلب– سورية.
** أستاذ– قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– سورية.
*** طالبة دكتوراه– قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة حلب– سورية.

مقدمة:

حتى وقتنا الراهن معظم المنظمات، لم تدرك بشكل كامل حجم المخاطر التي تتعرض لها. في الواقع، غالباً ما تتأثر المنظمات بعوامل تكون خارج سيطرتها المباشرة، أي أن معظم المخاطر نشأت من مجالات مختلفة، بما في ذلك الظروف الخارجية والتشغيلية، وقد أدى العمل في ظروف عدم التأكد، وتطوير أدوات مالية جديدة إلى زيادة الضغط على المنظمات المالية للبحث عن أليات داخلية ملائمة لضمان استقرار عمل المنظمة.

في الحقيقة، لقد تم الكشف عن العديد من نقاط الضعف في إدارة مخاطر المشروع في المصارف حول العالم، وقد كان هذا مفاجئاً، لأن العديد من الشركات قد ركزت على إدارة المخاطر في نهاية العقد الماضي(2013,Oblakovic)، وبالتالي فقد أصبح من الضروري تقييم فعالية إدارة المخاطر في المنظمات لتجنب نقاط الضعف التي تؤثر سلباً على نجاح المشروع، وقد أشار (الشاهد،2001) إلى أنه ينظر إلى العمل المصرفي بشكل عام على أنه فن التعامل مع المخاطر وليس تجنبها.

وقد أدت انهيارات المشاريع في السنوات الأخيرة الماضية إلى زيادة الطلب على إدارة مخاطر المنظمة، ليس على مستوى مجلس الإدارة والإدارة العليا ، وإنما داخل المنظمة ككل. وقد استجابت العديد من الهيئات التنظيمية للضغط من قبل لجان المراجعة، أصحاب المصلحة، ووكالات التصنيف، من أجل إصدار تشريعات عن هيكل إدارة مخاطر المنظمة. ولابد من الإشارة إلى أن التشريعات الخاصة بإدارة المخاطر غير جديدة. ولكن فعالية هذه التشريعات كانت موضع جدل كبير. وقد ظهرت العديد من التشريعات في العقدين الماضيين، ومن هذه التشريعات إطار لجنة Coso. ففي عام 2001 قام فريق من لجنة coso بالتعاون مع price water house cooper بتطوير هيكلية لإدارة المخاطر، عام 2004 أصدرت coso الهيكل المتكامل لإدارة مخاطر المنظمة. وقد لخصت إدارة المخاطر في أربع خطوات عملية: تحديد المخاطر، تقييم نوعي أو كمي للمخاطر، تحديد أولويات المخاطر واستجابة المخاطر، مراقبة المخاطر.

وقد أوضح إطار coso أن إدارة المخاطر لأي مشروع تعتمد على 8 مكونات وهي:

1- البيئة الداخلية: أخلاق وقيم المنظمة.2- إعداد الأهداف: يجب أن تحدد الأهداف بما ينسجم مع رغبة المنظمة في تحمل المخاطر في أربع فئات(الاستراتيجية، التشغيل، التقرير، الالتزام).3- تحديد الحدث: تحديد المخاطر التي تواجهها المنظمة.4- تقييم المخاطر: يجب أن تُحلل المخاطر إلى احتمال حدوثها، وأثرها على إنجاز أهداف المنظمة.5- استجابة المخاطر: تجنب، قبول، تخفيض،مشاركة.6- أنشطة الرقابة: يجب أن تستخدم للتأكد من أن الأنشطة المشار إليها سابقاً قد أنجزت.7- المعلومات والاتصالات: يجب أن تجمع المعلومات ذات الصلة، وتتم مشاركتها.8- المراقبة: يجب أن تراقب المخاطر، وأن يتم تعديل استجابة المخاطر وفقاً لها. ويرى (2013,Oblakovic) أن إطار coso لإدارة مخاطر المنظمة مناسب للخدمات المالية أكثر من قطاع الإنتاج.

كما أن لجنة بازل أصدرت منشورات كثيرة شملت كل مايتعلق بمجالات العمل المصرفي (الرقابة الداخلية، الحوكمة، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، إدارة المخاطر،....) إلا أن اتفاقيات بازل 1و2و3 هي الأكثر شهرة عالمياً[1]. وبناءًعلى ماسبق سوف يتم اعتماد إطار لجنة COSO لإدارة المخاطر ومعايير بازل لإدارة المخاطر في هذا البحث. وهناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع فعالية إدارة المخاطر:

[1] أنشأت لجنة بازل (وتسمى لجنة التشريعات والإشراف المصرفي) من قبل محافظي المصارف المركزية لمجموعة الدول العشر نهاية عام 1974 في أعقاب اضطرابات خطيرة في العملات الدولية والأسواق المصرفية. وقد أصبح مقر اللجنة في مصرف التسويات الدولية في بازل. تهدف لجنة بازل إلى تعزيز الإشراف المالي من خلال تحسين جودة الإشراف المصرفي العالمي، ولتكون منتدى عام للتعاون بين الدول

1. دراسة (Ranong,Phuemngam ,2009) بعنوان عوامل النجاح الأساسية لإجراءات إدارة المخاطر الفعالة في القطاع المالي: دراسة على المؤسسات المالية في تايلند (Critical Success Factors For Effective Risk Management Procedures In Financial Industries A Study From The Perspectives Of The Financial Institutions In Thailand) هدفت الدراسة إلى تحقيق فهم أفضل حول إجراءات إدارة المخاطر، وفحص عوامل النجاح الرئيسية لإجراءات إدارة المخاطر الفعالة، وقد تم جمع البيانات عن طريق استبانة وزعت على المستوى الإداري الأعلى في عينةاحتمالية من القطاع المالي في تايلاند. خلصت الدراسة إلى أن العوامل التالية(مرتبة تبعاً لأهميتها) هي عوامل فعالية إدارة المخاطر: 1- دعم الإدارة العليا، 2- تبادل المعلومات، 3- تكنولوجيا المعلومات، 4- الثقافة، 5- الثقة، 6- الهيكل التنظيمي، 7- التدريب. هذه العوامل تزيد فعالية إدارة المخاطر في القطاع المالي التايلاندي.

2. دراسة(W, Gottwald.G, Mensah.2015) بعنوان إدارة مخاطر المنظمة: العوامل الرتبطة بالتطبيق الفعال (Enterprise Risk Management: Factors Associated With Effective Implementation): هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين (مدير المخاطر، ولجنة المراجعة، ودعم الإدارة) وتنفيذ إدارة مخاطر المشروع. اعتمدت الدراسة استراتيجية المسح، وشملت عينة البحث /134/ اختصاصي في إدارة المخاطر. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين دور مدير المخاطر، وجود لجنة المراجعة، دعم الإدارة، ومستوى تطبيق إدارة مخاطر المنظمة. أيضاً وجدت الدراسة ارتباط قوي بين مستوى دعم الإدارة ووجود مدير مخاطر ولجنة المراجعة، والعلاقة الإيجابية الأقوى بين مدير إدارة المخاطر ولجنة المراجعة.

3. دراسة (Mahmoud, Musa Ahmed, 2014) بعنوان العوامل المؤثرة على إجراءات إدارة المخاطر والأداء المالي في المصارف العراقية الخاصة (Factors Affecting Risk Management Practices and Financial Performance of Iraqi Private Banks) هدفت الدراسة إلى تحديد واستكشاف العوامل المحتملة التي قد تؤثر على تطبيق المصارف العراقية إجراءات إدارة مخاطر فعالة والتي تؤثر بدورها على الأداء المالي. هذه العوامل هي: دعم الإدارة والتدريب، أتمتة العمل، العوامل المرتبطة بالمخاطر(فهم المخاطر، تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، تحليل المخاطر)، والأداء المالي، وقد اختبر الباحث أثر هذه العوامل من خلال اعتماد المقابلة مع موظفي المصارف الخاصة في العراق. خلصت الدراسة إلى أن عنصر التدريب ودعم الإدارة، وعنصر أتمتة العمل هي عوامل هامة يمكن أن يكون لها أثر إيجابي أو سلبي على تطبيق إدارة المخاطر في المصرف، وقد تساعد على تخفيف المخاطر المحددة.

4. دراسة (2013، عبدو فاضل حمادة) بعنوان دور الأجهزة الرقابية في الحد من المخاطر المصرفية وتحقيق الاستقرار والكفاءة للنظام المصرفي في سورية دراسة تطبيقية على عينة مختارة من المصارف في سورية) هدف البحث إلى إجراء دراسة ميدانية على إدارة المخاطر وأجهزة الرقابة المصرفية الداخلية والخارجية المطبقة في المصارف العاملة في سورية بهدف قياس مدى مساهمتها في الحد من المخاطر المصرفية، وقد شمل مجتمع البحث مجموعة من العاملين في مديريات المخاطر ومديريات التدقيق الداخلي في الإدارات العامة للمصارف، قام الباحث بتوزيع /178/

الأعضاء في قضايا الإشراف المصرفي. وقد عقد الاجتماع الأول للجنة في شباط فبراير 1975، ومن ثم تم عقد اجتماعات منتظمة ثلاث أو أربع مرات في العام. توسعت لجنة بازل بعد إنشائها لتشمل عضويتها 45 مؤسسة من 28 دولة. ومنذ بداية إصداراتها في عام 1975، التي نقحت عدة مرات، وضعت اللجنة سلسلة معايير دولية لتنظيم المصارف، وقد كان الأكثر شهرةً منشوراتها الهامة المتعلقة بكفاية رأس المال والتي سميت بازل1(1996)، بازل2(2004)، بازل3(2010)(http://www.bis.org)

استبانة استرد منها /141/ تم توزيعها على سبعة مصارف وخلصت الدراسة إلى أن لإدارة المخاطر في المصارف العاملة في سورية دوراً متوسط الأهمية في الحد من المخاطر المصرفية.

من خلال العرض السابق يمكن القول أن عوامل تقييم الفعالية قد استخدمت بشكل مختلف، ولا يوجد إجماع حول الإطار العام لتقييم فعالية إدارة المخاطر، وأن معظم الدراسات في هذا المجال قد اعتمدت على الأطر التنظيمية الصادرة عن هيئات دولية ، وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها سوف تقوم بتقييم فعالية إدارة المخاطر في المصارف السورية بالاعتماد على معايير بازل وإطار كوسو باعتبار أنهم الأكثر قبولاً عالمياً، من خلال نموذج مقترح يعتمد المكونات التي حددتها COSO لإدارة المخاطر والمعايير الأساسية الواردة في المبدأ الخامس عشر من اتفاقية بازل2.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول تقييم فعالية إدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديد العوامل المؤثرة على فعالية إدارة المخاطر وفق معايير بازل في المصارف السورية، ويمكن التعبير عن مشكلة البحث بالسؤال التالي:

هل يوجد إدارة مخاطر فعالة في المصارف السورية وفق معايير بازل؟

ويتفرع عنها الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل يوجد بيئة رقابة ملائمة لإدارة المخاطر في المصارف السورية؟
2- هل يوجد تحديد واضح للأهداف في المصارف السورية؟
3- هل يتم تمييز الحدث بشكل فعال في المصارف السورية؟
4-هل يتم تقييم المخاطر بشكل فعال في المصارف السورية؟
5- هل توجد استجابة فعالة للمخاطر في المصارف السورية؟
6- هل يوجد أنشطة رقابة فعالة في المصارف السورية؟
7- هل تتوفر المعلومات والاتصالات الفعالة في المصارف السورية؟
8- هل يوجد متابعة دائمة للعمل في المصارف السورية؟

أهمية البحث وأهدافه:

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في الآتي :

1- التحقق من وجود بيئة رقابة ملائمة لإدارة المخاطر وفق معايير بازل في المصارف السورية.
2- التحقق من وجود تحديد واضح للأهداف وفق معايير بازل في المصارف السورية.
3- التحقق من وجود تمييز للحدث بشكل فعال وفق معايير بازل في المصارف السورية.
4- التحقق من وجود تقييم للمخاطر بشكل فعال وفق معايير بازل في المصارف السورية.
5- التحقق من وجود استجابة فعالة للمخاطر وفق معايير بازل في المصارف السورية.
6- التحقق من وجود أنشطة رقابة فعالة وفق معايير بازل في المصارف السورية.
7- التحقق من وجود المعلومات والاتصالات الفعالة وفق معايير بازل في المصارف السورية.
8- التحقق من وجود متابعة دائمة للعمل وفق معايير بازل في المصارف السورية.

أهمية البحث:

يمكن إبراز أهمية البحث من خلال ما تم ذكره في مقدمة البحث بالإضافة إلى ما يلي:

1- إضافة مساهمة علمية من خلال تطوير نموذج لتقييم فعالية إدارة المخاطر وفق معايير بازل.

2- تقديم مساهمة عملية من خلال اختبار فعالية إدارة المخاطر في المصارف السورية، بالاعتماد على النموذج المقترح.

فرضيات البحث:

بناءً على ما سبق يمكن صياغة فرضية البحث الرئيسية على النحو الآتي :

يوجد إدارة مخاطر فعالة وفق معايير بازل في المصارف السورية.

من خلال هذه الفرضية يمكن صياغة ثماني فرضيات فرعية وهي :

1-يوجد بيئة رقابة ملائمة لإدارة المخاطر وفق معايير بازل في المصارف السورية.

2-يوجد تحديد واضح للأهداف وفق معايير بازل في المصارف السورية.

3-يوجد تمييز للحدث بشكل فعال وفق معايير بازل في المصارف السورية.

4-يوجد تقييم للمخاطر بشكل فعال وفق معايير بازل في المصارف السورية.

5-توجد استجابة فعالة للمخاطر وفق معايير بازل في المصارف السورية.

6-توجد أنشطة رقابة فعالة وفق معايير بازل في المصارف السورية.

7-تتوفر المعلومات والاتصالات الفعالة وفق معايير بازل في المصارف السورية.

8-يوجد متابعة دائمة للعمل وفق معايير بازل في المصارف السورية.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة الحالية على استراتيجية المسح في جمع البيانات وذلك عن طريق استخدام استبانة كأداة لجمع البيانات تم إعدادها بناءً على معايير بازل وإطار coso لإدارة المخاطر، تم توزيع 90 استبانه على موظفي إدارة المخاطر في المصارف في المصارف السورية، باستثناء المصرف المركزي والمصارف الإسلامية بسبب اختلاف طبيعة عملها عن باقي المصارف. استرد منها 26 استبانة صالحة للتحليل وقد تم تحليل البيانات بالاعتماد على برنامجSPSS .

أولاً : الإطار النظري:

مفهوم المخاطر:

تواجه جميع المنظمات خلال سعيها لإنجاز أهدافها مجموعة واسعة من العوامل الداخلية والخارجية غير المؤكدة، تأثير عدم التأكد على أهداف المنظمة يسمى المخاطر والتي قد يكون لها تأثير إيجابي وتسمى الفرص أو تأثير سلبي وتسمى تهديد. المخاطر ينبغي أن تقيم دائماً وتحدد في ضوء تحديد وإنجاز أهداف المنظمة(Stephen et al,2014). وينبغي على المنظمات أن تحدد هذه المخاطر وتحللها وتعرفها وتعالجها. بعض المخاطر قد يتم قبولها كلها أو بعضها، وبعضها قد يخفف جزئياً أو كلياً إلى نقطة تكون فيها بمستوى مقبول بالنسبة للمنظمة (Anderson,2015).ولذلك تعتبر إدارة مخاطر المشروع منهج لتحديد وتحليل وتفعيل استجابة الخطة لمجموعة واسعة من مخاطر المشروع. وهي عملية مستمرة لقياس ومراقبة المخاطر وتطوير استراتيجيات ملائمة أو إجراءات تصحيحية

لمعالجة المخاطر (Cormican,2015).

مفهوم إدارة المخاطر:

إن إدارة المخاطر في المنظمة تعني التعامل بفعالية مع عدم التأكد والمخاطر المرافقة ، وتعزز القدرة على بناء القيمة(Cormican,2015) ويرى البعض بأن إدارة المخاطر تضيف قيمة للمشروع من خلال ضمان أن أي تعرض للمخاطر قد فهم وعولج بشكل مناسب، وأن إدارة مخاطر المشروع عملية توفر رؤية قوية وشاملة من الأعلى إلى الأسفل عن المخاطر الرئيسية التي تواجه المنظمة(coso,2009).

وقد عرف(Kalia& Müller,2007) إدارة المخاطر: بأنها "التسجيل المنتظم والمستمر لجميع أنواع المخاطر فيما يتعلق باستمرارية وتطوير المشروع، وهي تشمل تحليل وإبراز المخاطر المدركة بالإضافة إلى تحديد وتطبيق استراتيجية ملائمة أو تدابير عملية لتقليل المخاطر الغير مقبولة. ولذلك تعتبر إدارة المخاطر عملية شمولية تشمل "دورة نمطية من الاتصال والتوثيق والرقابة وآلية الإنذار المبكر والتطوير".

كما عرفتها هيئة المدققين الداخليين(IIA): بأنها هيكل، وعملية مستمرة ومتناسقة ضمن المنشأة بأكملها، لتحديد وتقييم واتخاذ قرار الاستجابة، والإبلاغ عن الفرص والتهديدات التي تؤثر على تحقيق أهداف المنشأة (IIA,2013).

أهمية إدارة المخاطر:

أظهرت الأزمات المالية الأخيرة والأحداث اللاحقة مثل انهيار(Lehman Brothers) هشاشة النظام المالي العالمي الذي أدى بدوره إلى انتشار الخوف في جميع مستويات المجتمع ، وتتطلب ذلك القيام بجهد عالمي من أجل إيجاد نظام مالي أكثر أمناً من خلال خفض المخاطر عن طريق المزيد من القوانين، حيث تم إصدار سلسلة جديدة من التشريعات العالمية سعت إلى التخفيف من أثر فشل المؤسسات المالية الذي انعكس بدوره على الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية(2013,Oblakovic). وبالرغم من حقيقة أن بعض المنظمات قد استخدمت عمليات إدارة مخاطر متطورة، إلا أن البعض أدار المخاطر بشكل غير منظم أو على أساس الحاجة(الغرض أو الظرف). وقد أدركت الإدارات ومجالس الإدارة في أعقاب الأزمة المالية، أن إدارة المخاطر على أساس الحاجة أمراً لم يعد مقبولاً وأن العمليات الحالية غير كافية. وقد تبين أن المؤسسات التي كان لديها إدارة مخاطر قوية ومستقلة وتبادل أراء متين بين الإدارة العليا وأقسام العمل فيما يخص جميع المخاطر، كان أداؤها أفضل خلال الأزمة الأخيرة Ellul&Yerramilli(2010);Baxter et al. (2011). وقد وجد (2013,Oblakovic) أن الدلائل تشير إلى أن إدارة مخاطر المشروع أصبحت أكثر شمولية واستقلالية وأقل اعتماداً على النماذج وأكثر تكاملاً منذ الأزمة، وقد بين أن هناك انتقال واضح من إدارة مخاطر المشروع بالأرقام إلى إدارة مخاطر المشروع الشاملة، وأكد أن المصارف بكافة الأحجام تأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر(متضمنة المخاطر غير القابلة للقياس الكمي) وتتبنى رؤية أكثر انتظاماً واستراتيجيةً للمخاطر. ويرى (Lukianchuk,2015) أن إدارة المخاطر، تشكل تحدياً كبيراً– لجميع المنظمات في جميع القطاعات، في بيئة العمل المتغيرة يومياً.

نموذج مقترح لتقييم فعالية إدارة المخاطر:

نظراً لأهمية فعالية إدارة المخاطر، سوف يتم تطوير نموذج لتقييم فعالية إدارة المخاطر وفق معايير بازل. وذلك بالاعتماد على الدراسات السابقة والأطر التنظيمية الصادرة في هذا المجال. سوف ينطلق الباحث في بناء النموذج من مفهوم التقييم الذاتي لفعالية إدارة المخاطر (تقييم موظفي إدارة المخاطر لفعالية عملهم). ومن خلال مراجعة الباحث للدراسات السابقة وجد أن معظم الدراسات _ وهي قليلة بشكل عام_ قد اعتمدت على الأطر التنظيمية

الخاصة بإدارة مخاطر المنظمة والصادرة عن هيئات عالمية لتحديد عوامل فعالية إدارة المخاطر. وبناءً على ماسبق، و بما أن الدراسة الحالية تتعلق بالبيئة المصرفية، ومعايير بازل، فسوف يتم الاعتماد على مدخل الالتزام بمعايير بازل (basel,2006) فيما يتعلق بإدارة المخاطر(باعتبار أنها ملزمة التطبيق في المصارف السورية). كذلك سوف يتم ربط معايير بازل بإطار coso لإدارة المخاطر باعتبار أن هيكل إدارة مخاطر المنظمة الذي أصدرته قد نال اهتماماً وقبولاً واسعاً(2013,Oblakovic). وبالتالي سوف يتم اعتماد مكونات إدارة مخاطر المنظمة الثمانية التي حددتها(COSO,2004) كمتغيرات مستقلة لقياس المتغير التابع فعالية إدارة المخاطر، وسوف يتم ربط هذه المتغيرات الثمانية بمعايير بازل (المبدأ الخامس عشر، المتعلق بإدارة المخاطر والمعايير الأساسية التي يتضمنها)، وقياس هذه المتغيرات وفق بنود بازل.

ويمكن التعبير عن نموذج البحث بالشكل التالي:



شكل رقم (1)

-بيئة الرقابة:

تتضمن بيئة الرقابة الانسجام في المنشأة ،وهي تضع الأساس لكيفية عرض المخاطر ومعالجتهامن قبل موظفي المنشأة، متضمنة فلسفة إدارة المخاطر والقدرة على تحمل المخاطر، النزاهة والقيم الأخلاقية والبيئة التي تعمل بها. وتعد بيئة الرقابة مكوناً رئيسياً لتأسيس إدارة مخاطر المنظمة وتمهد الطريق لمزيد من التطوير لمكونات إدارة مخاطر المنظمة بما في ذلك ترسيخ الانسجام أو "ثقافة المخاطر في المنظمة،

وقد تضمنت المعايير الأساسية للمبدأ الخامس عشر من اتفاقية بازل أنه على مجلس إدارة المصرف إرساء ثقافة إدارة مخاطر سليمة في المصرف، وأن سياسات وإجراءات المخاطر الموضوعة متوافقة مع استراتيجيات إدارة المخاطر وقدرة التحمل التي تم تحديدها(basel,2006).

- تحديد الأهداف:

يجب أن تكون الأهداف محددة مسبقاً قبل أن تتمكن الإدارة من تحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على إنجاز الأهداف وتقدم إدارة مخاطر المشروع تأكيد بأنه لدى الإدارة مهمة عملية لتحديد الأهداف وأن الأهداف المنتقاة تدعم وتنحاز لمهمة الوحدة ومتلائمة مع قدرتها على تحمل المخاطر(coso,2006). وقد ورد في معايير بازل الأساسية أنه ينبغي على الإدارة العليا أن تتخذ الخطوات الضرورية لمتابعة ومراقبة جميع المخاطر الكبيرة، وأن تكون متوافقة مع الاستراتيجيات المعتمدة وقدرة التحمل.

-تمييز الحدث:

يجب تحديد الأحداث الداخلية والخارجية التي تؤثر على تحقيق أهداف الكيان، وأن يتم تبويبها بين المخاطر والفرص. كما أن الفرص يعاد توجيهها إلى استراتيجية الإدارة أو عمليات وضع الأهداف(coso,2004). وقد جاء في معايير بازل الأساسية أنه ينبغي على إدارة المخاطر في المصرف أن تحدد الأحداث الداخلية والخارجية التي تؤثر على إنجاز أهداف المصرف، ويجب أن تحدد وتبوب بين المخاطر والفرص(basel,2006).

-تقييم المخاطر:

ينبغي تحليل المخاطر، آخذين بعين الاعتبار احتمال حدوثها وتأثيرها كأساس لتحديد كيفية إدارتها، ويتم تقييم المخاطر على أساس مخاطر متبقية ومخاطر ملازمة(أصلية ومترسبة) (coso,2004). وقد تضمنت معايير بازل الأساسية البنود التالية(basel,2006):

-عمليات إدارة المخاطر كافية لتقييم المخاطر التي تنشأ من البيئة الاقتصادية الكلية، التي تؤثر على السوق التي يعمل فيها لمصرف

-لدى المصارف عمليات داخلية مناسبة لتقييم الكفاية الكلية لرأسمالها وسيولتها، بالنسبة إلى قدرة تحملها للمخاطر وحجمها.

-إجراءات إدارة المخاطر في المصرف كافية لتقييم المخاطر التي تنشأ من البيئة الاقتصادية الكلية.

-استجابة المخاطر:

تختار الإدارة استجابتها للمخاطر(تجنب، قبول، تقليص، أو مشاركة المخاطر)، بتطوير مجموعة من الإجراءات لتنسجم مع رغبة المنشأة في تحمل المخاطر والحد المسموح به للمخاطر(coso,2004). وقد جاء في المعايير الأساسية لبازل (basel,2006):

- عمليات إدارة المخاطر متلائمة مع حجم مخاطر المصرف وأهميته بالنسبة للنظام المصرفي.
- عمليات إدارة المخاطر في المصرف تقدم نظرة شاملة على مستوى المصرف عن المخاطر الكبيرة بجميع أنواعها.

-أنشطة الرقابة:

وهي سياسات وإجراءات توضع وتطبق لتساعد على ضمان أن استجابة المخاطر قد تمت بفعالية(coso,2004). معايير بازل(basel,2006)أوضحت أنه :

-ينبغي أن يكون لدى المصرف سياسات وعمليات شاملة لتحديد وقياس وتقييم ومتابعة المخاطر الهامة ورفع التقارير عنها ومراقبتها أو تخفيفها.

- استراتيجيات وسياسات وعمليات إدارة المخاطر والسقوف الموضوعة موثقة بشكل ملائم.

-استراتيجيات وسياسات وعمليات إدارة المخاطر والسقوف الموضوعة تتم مراجعتها بشكل منتظم ويتم تعديلها بشكل مناسب، لتعكس التغير في قدرة تحمل المخاطر وحجمها والسوق والظروف الاقتصادية الكلية.

- لدى المصرف ترتيبات طوارئ ملائمة، كجزء من الأجزاء الأساسية لعمليات إدارة المخاطر، من أجل معالجة المخاطر التي قد تنشأ، والتدابير التي يجب اتخاذها في حالات الضغوط (وتشمل تلك التي تشكل مخاطر شديدة على استمرار نشاطها).

-المعلومات والاتصالات:

ينبغي تحديد المعلومات ذات الصلة وتجميعها، وتبادلها بصيغة وإطار زمني يمكن الموظفين من تنفيذ مسؤولياتهم. كما أن تبادل المعلومات الفعال أيضا يحدث في اتجاه واضح، حيث تتدفق للأسفل والأعلى، وعبر الوحدة(coso,2004). معايير بازل(basel,2006)أشارت إلى ضرورة مايلي :

- أن يتم نشر استراتيجيات وسياسات وعمليات إدارة المخاطر والسقوف الموضوعة داخل المصرف.
- أن يكون لدى المصارف أنظمة معلومات كافية (للظروف العادية وفترات الضغوط على حدٍ سواء) لقياس وتقييم وإعداد التقارير حول، حجم وتركيبة ونوعية التعرضات للمخاطر، وذلك على مستوى المصرف ككل.

• أن تعكس هذه التقارير حجم مخاطر المصرف ومتطلبات رأس لمال والسيولة، وأن يتم تقديم هذه التقارير في الوقت المحدد لمجلس إدارة المصرف وإدارته العليا في صيغة مناسبة لاستخداماتهما.

-المتابعة الدائمة للعمل:

ينبغي متابعة إدارة مخاطر المشروع بمجملها، وإجراء التعديلات الضرورية ويتم إنجاز المتابعة الدائمة من خلال إجراءات إدارية مستمرة، تقييم منفصل، أو الاثنين معاً. إن إدارة مخاطر المشروع ليست عملية متسلسلة حيث العنصر يؤثر فقط على العنصر الذي يليه، وإنما هي عملية متكررة ومتعددة الاتجاهات حيث تقريبا كل عنصر يقوم بالتأثير على الآخر(coso,2004). وقد جاء في معايير بازل(basel,2006)الأساسية مايلي:

_ مجلس الإدارة والإدارة العليا قادر على متابعة وإدارة المخاطر على أساس مستمر.

– وظائف إدارة المخاطر تقوم برفع تقارير عن حالات التعرض للمخاطر بشكل مباشر لمجلس الإدارة والإدارة العليا.

– وظيفة إدارة المخاطر تخضع للمراجعة المنتظمة من التدقيق الداخلي.

– مجلس إدارة المصرف وإدارته العليا، يراجعان بشكل منتظم معلومات إدارة المخاطر التي ترسل لهم ويدركان أبعادها وحدودها (بما في ذلك حالات عدم اليقين المرتبطة بقياس المخاطر).

ثانياً :الإطار العملي:

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات استخدمت الاستبانه كأداة لجمع البيانات، وقد تم تطويرها بناءً على الدراسات السابقة ومعايير بازل، وقد قسمت الاستبانة إلى تسع محاور، المحور الأول: تضمن أسئلة تهدف إلى جمع بيانات عن المصرف وعن موظفي قسم إدارة المخاطر، المحور الثاني تضمن مؤشرات لقياس متغير بيئة الرقابة، المحور الثالث تضمن أسئلة لقياس متغير تحديد الأهداف، المحور الرابع تضمن أسئلة لقياس متغير تمييز الحدث، المحور الخامس تضمن أسئلة لقياس متغير تقييم المخاطر، المحور السادس تضمن أسئلة لقياس متغير استجابة المخاطر، المحور السابع تضمن أسئلة لقياس متغير أنشطة الرقابة، المحور الثامن تضمن أسئلة لقياس متغير المعلومات والاتصالات، المحور التاسع تضمن أسئلة لقياس متغير المتابعة الدائمة للعمل.

المحاور الثمانية التي تقيس المتغيرات المستقلة قيست باستخدام مقياس خماسي،(1,2,3,4,5) حيث يمثل 1 الحد الأدنى و5 الحد الأعلى وتم توزيع /30/ استبانة على إدارة المخاطر في خمسة مصارف سورية بشكل شخصي، كما أرسل الباحث 60 استبانه عبر البريد الالكتروني إلى المصارف التي لم يتمكن من الوصول إليها بشكل شخصي، تم توزيع الاستبانه خلال الفترة 20/11/2016 لغاية 20/2/2017، استرد منها 26 استبانه فقط (وهي من الاستبانات الموزعة بشكل شخصي) بنسبة استجابة28,9% وهي نسبة ضعيفة ولكنها مقبولة.

وصف البيانات واختبار الفرضيات:

للتحقق من صدق وثبات المقاييس المستخدمة لقياس المتغيرات تم إخضاعها لاختبارات الصدق والثبات، وكانت النتائج:

جدول رقم (1): نتائج Reliability Statistics

المحاور	N of Items	Cronbach's Alpha
مكون بيئة الرقابة	14	0.956
مكون تحديد الأهداف	2	0.925
تمييزالحدث	2	0.884
تقييم المخاطر	3	0.693

استجابة المخاطر	2	0.889
أنشطة الرقابة	4	0.902
المعلومات والاتصالات	4	0.893
المراقبة الدائمة	5	0.960

ومن النتائج نلاحظ أن نتائج الفا كرونباخ لجميع المحاور كانت أعلى من 0.60 وهي مقبولة لأغراض البحث العلمي والتحليل الاحصائي.

خصائص أفراد عينة الدراسة بالنسبة لموظفي قسم إدارة المخاطر في المصارف المدروسة

السؤال	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	محاسبة	7	27.0
	علوم مالية ومصرفية	5	19.0
	إدارة أعمال	5	20.6
	اقتصاد	3	12.7
	حقوق	3	11.1
	معهد تجاري	3	9.5
المستوى الوظيفي	مدير	4	14.3
	رئيس قسم	5	19.0
	موظف	17	66.7
مدة ممارستك للعمل المصرفي	5 سنوات فأقل	5	20.6
	من 6- 10 سنوات	9	34.9
	من 11- 15 سنة	10	38.1
	16 سنة فأكثر	7	27.0
مدة ممارستك للعمل المصرفي في قسم إدارة المخاطر	5 سنوات فأقل	16	61.3
	من 6- 10 سنوات	5	19.2
	من 11- 15 سنة	3	11.1
	16 سنة فأكثر	2	7.6
الدورات التدريبية التي حضرتها	لم اتبع اي دورة	10	38.3
	2-1دورات	13	50
	4-3دورات	2	7.6
	5دورات فاكثر	1	3.8
المجموع		26	100

الاحصاءات الوصفية: جدول رقم (3): نتائج الاحصاءات الوصفية والأهمية النسبية لمكون بيئة الرقابة

	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الأهمية النسبية
1. تحدد إدارة المخاطر في المصرف استراتيجيات إدارة المخاطر	26	3.25	1.327	0.271	65
2. يحدد مجلس إدارة المصرف مستوى المخاطر التي يمكن تحملها	26	3.54	1.351	0.276	70.8
3. يضمن مجلس إدارة المصرف إرساء ثقافة إدارة مخاطر سليمة في جميع أقسام المصرف	26	3.50	1.142	0.233	70
4. يعد مجلس إدارة المصرف حدود للمخاطر تتوافق مع قدرة المصرف على تحمل المخاطر	26	3.42	1.139	0.232	68.4
5. يعد مجلس إدارة المصرف حدود للمخاطر تتوافق مع حجم مخاطر المصرف	26	3.46	1.141	0.233	69.2
6. يعد مجلس إدارة المصرف حدود للمخاطر تتوافق مع حجم رأسمال المصرف	26	3.67	1.308	0.267	73.4
7. الحدود التي يعدها مجلس إدارة المصرف واضحة ومفهومة من الموظفين ذوي الصلة	26	3.58	1.060	0.216	71.6
8. يتم إبلاغ الموظفين ذوي الصلة بحدود المخاطر بشكل منتظم	26	3.50	1.063	0.217	70
9. تغطي وظائف إدارة المخاطر لدى المصرف جميع المخاطر التي يتعرض لها المصرف	26	3.67	1.129	0.231	73.4
10. يتوفر لدى إدارة المخاطر الموارد الكافية	26	3.29	1.083	0.221	65.8
11. يتوفر لدى إدارة المخاطر الاستقلالية	26	3.63	1.135	0.232	72.6
12. يتوفر لدى إدارة المخاطر اتصال فعال مع مجلس إدارة المصرف	26	3.58	1.442	0.294	71.6
13. يتوفر لدى مجلس إدارة المصرف والإدارة العليا معلومات وفهم كافي حول طبيعة ومستوى مخاطر المصرف	26	3.21	1.021	0.208	64.2
14. يتوفر لدى مجلس إدارة المصرف والإدارة العليا معلومات عن ملائمة مخاطر المصرف لمستويات رأس المال والسيولة	26	3.63	1.056	0.215	72.6

من الجدول السابق نلاحظ أن بنود بيئة الرقابة تراوحت بين أعلى نسبة للبند /9/ تغطي وظائف إدارة المخاطر لدى المصرف جميع المخاطر التي يتعرض لها المصرف حيث بلغت 73.4%، وأدنى نسبة للبند/13/ يتوفر لدى مجلس إدارة المصرف والإدارة العليا معلومات وفهم كافي حول طبيعة ومستوى مخاطر المصرف 64.2.

جدول رقم (4): نتائج الإحصاءات الوصفية والأهمية النسبية لمكون تحديد الأهداف

	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الأهمية النسبية
15. تعد إدارة المخاطر سياسات وإجراءات شاملة لتحديد وقياس المخاطر	26	3.38	1.135	0.232	67.6
16. تعد إدارة المخاطر سياسات وإجراءات شاملة لتخفيف المخاطر أو تقليصها	26	3.29	1.334	0.272	65.8

من الجدول السابق نلاحظ أن بنود مكون تحديد الأهداف تراوحت بين 67.6% للبند/15/ تعد إدارة المخاطر سياسات وإجراءات شاملة لتحديد وقياس المخاطر، ونسبة 65.8% للبند/16/ تعد إدارة المخاطر سياسات وإجراءات شاملة لتخفيف المخاطر أو تقليصها .

جدول رقم (5): نتائج الإحصاءات الوصفية والأهمية النسبية لمكون تمييز الحدث

	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الأهمية النسبية
17.تقوم إدارة المخاطر في المصرف بإجراءات تقييم شامل لجميع أنواع المخاطر على مستوى المصرف	26	3.42	1.018	0.208	68.4
18.يضمن مجلس إدارة المصرف أن سياسات وإجراءات إدارة المخاطر، متوافقة مع استراتيجيات إدارة المخاطر وقدرة تحمل المخاطر المحددة	26	3.21	1.021	0.208	64.2

من الجدول السابق نلاحظ أن بنود مكون تمييز الحدث تراوحت بين 68.4% للبند تقوم إدارة المخاطر في المصرف بإجراءات تقييم شامل لجميع أنواع المخاطر على مستوى المصرف، و نسبة 64.2% للبند يضمن مجلس إدارة المصرف أن سياسات وإجراءات إدارة المخاطر، متوافقة مع استراتيجيات إدارة المخاطر وقدرة تحمل المخاطر المحددة .

جدول رقم (6): نتائج الإحصاءات الوصفية والأهمية النسبية لمكون تقييم المخاطر

	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الأهمية النسبية
19. تحدد وتبوب إدارة المخاطر الأحداث الداخلية والخارجية التي تؤثر على إنجاز أهداف المصرف	26	3.21	1.021	0.208	64.2
20. تصنف إدارة المخاطر الأحداث بين المخاطر والفرص	26	3.13	0.850	0.174	62.6
21. إجراءات إدارة المخاطرفي المصرف كافية لتقييم المخاطر التي تنشأ من البيئة الاقتصادية الكلية	26	3.25	0.737	0.150	65

من الجدول السابق نلاحظ أن بنود مكون تقييم المخاطر تراوحت بين أعلاها للبند/21/ إجراءات إدارة المخاطر في المصرف كافية لتقييم المخاطر التي تنشأ من البيئة الاقتصادية الكلية بلغت 65%، وأدناها نسبة للبند /20/ تصنف إدارة المخاطر الأحداث بين المخاطر والفرص 62.6%.

جدول رقم (7): نتائج الإحصاءات الوصفية والأهمية النسبية لمكون استجابة المخاطر

	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الأهمية النسبية
22. يتوفر لدى المصارف إجراءات داخلية مناسبة لتقييم الكفاية الكلية لرأسمالها وسيولتها	26	3.33	1.090	0.223	66.6
23. تلاءم إجراءات إدارة المخاطر حجم مخاطر المصرف	26	3.17	0.917	0.187	63.4

من الجدول السابق نلاحظ أن بنود مكون استجابة المخاطر تراوحت بين 66.6% للبند /22/ تلاءم إجراءات إدارة المخاطر حجم مخاطر المصرف، ونسبة 63.4% للبند /23/ تلائم إجراءات إدارة المخاطر حجم مخاطر المصرف.

جدول رقم (8): نتائج الإحصاءات الوصفية والأهمية النسبية لمكون أنشطة الرقابة

	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الأهمية النسبية
24. تراجع استراتيجيات وسياسات وعمليات إدارة المخاطر والسقوف الموضوعة بشكل منتظم	26	3.21	0.884	0.180	64.2
25. يتم تعديل استراتيجيات وسياسات وعمليات إدارة المخاطر والسقوف الموضوعة بشكل مناسب من قبل مجلس الإدارة	26	3.33	1.308	0.267	66.6
26. يضع مجلس الإدارة ترتيبات طوارئ ملائمة، من أجل معالجة المخاطر الشديدة التي تشكل خطر على استمرارية عمل المصرف	26	3.21	1.179	0.241	64.2
27. يتم نشر استراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر والسقوف الموضوعة داخل المصرف	26	3.21	1.250	0.255	64.1

من الجدول السابق نلاحظ أن بنود مكون أنشطة الرقابة تراوحت بين أعلاها للبند/25/ يتم تعديل استراتيجيات وسياسات وعمليات إدارة المخاطر والسقوف الموضوعة بشكل مناسب من قبل مجلس الإدارة 66.6%، وأدناها نسبة للبند /27/ يتم نشر استراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر والسقوف الموضوعة داخل المصرف64.1%.

جدول رقم (9): نتائج الإحصاءات الوصفية والأهمية النسبية لمكون المعلومات والاتصالات

	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الأهمية النسبية
28. يتوفر لدى المصارف أنظمة معلومات كافية لقياس وتقييم المخاطر	26	3.50	0.933	0.190	70
29. يتوفر لدى المصارف أنظمة معلومات كافية لإعداد التقارير عن المخاطر التي يتعرض لها المصرف	26	3.58	1.060	0.216	71.6
30. تعكس تقارير إدارة المخاطر حجم مخاطر المصرف ومتطلبات رأس لمال والسيولة	26	3.46	1.285	0.262	69.2

31. يتم تقديم التقارير في الوقت المحدد لمجلس إدارة المصرف وإدارته العليا	26	3.38	1.313	0.268	67.6

من الجدول السابق نلاحظ أن بنود مكون استجابة المخاطر تراوحت بين أعلاها للبند /29/ يتوفر لدى المصارف أنظمة معلومات كافية لإعداد التقارير عن المخاطر التي يتعرض لها المصرف 71.6%، وأدناها نسبة للبند /31/ يتم تقديم التقارير في الوقت المحدد لمجلس إدارة المصرف وإدارته العليا 67.6%.

جدول رقم (10): نتائج الإحصاءات الوصفية والأهمية النسبية لمكون المراقبة الدائمة

	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الأهمية النسبية
32. تتخذ الإدارة العليا الخطوات الضرورية لمتابعة ومراقبة جميع المخاطر التي يتعرض لها المصرف	26	3.42	1.139	0.232	68.4
33. يتمكن مجلس الإدارة والإدارة العليا من متابعة وإدارة المخاطر على أساس مستمر	26	3.42	1.283	0.262	68.3
34. تقوم إدارة المخاطر برفع تقارير عن حالات التعرض للمخاطر بشكل مباشر لمجلس الإدارة والإدارة العليا	26	3.63	1.279	0.261	72.6
35. يراجع مجلس إدارة المصرف وإدارته العليا بشكل منتظم معلومات إدارة المخاطر التي ترسل لهم	26	3.38	1.209	0.247	67.6
36. تخضع وظيفة إدارة المخاطر للمراجعة المنتظمة من التدقيق الداخلي	26	3.79	1.141	0.233	75.8

من الجدول السابق نلاحظ أن بنود مكون المتابعة الدائمة تراوحت بين نسبة أعلاها للبند/36/تخضع وظيفة إدارة المخاطر للمراجعة المنتظمة من التدقيق الداخلي 75.8%، وأدناها نسبة للبند/35/ يراجع مجلس إدارة المصرف وإدارته العليا بشكل منتظم معلومات إدارة المخاطر التي ترسل لهم 67.6%.

جدول رقم (11): نتائج اختبار T للمقارنة بين متوسطات البنوك العامة والخاصة

	نوع البنك	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	T	Pvalue
مكون بيئة الرقابة	بنك عام	10	2.614	0.636	52.28	-6.459	0.000**
	بنك خاص	16	4.122	0.508	82.44		
مكون تحديد الأهداف	بنك عام	10	2.200	0.888	44	-6.693	0.000**
	بنك خاص	16	4.143	0.535	82.86		
تمييز الحدث	بنك عام	10	2.450	0.685	49	-4.766	0.000**
	بنك خاص	16	3.679	0.575	73.58		
تقييم المخاطر	بنك عام	10	2.700	0.618	54	-5.111	0.000**
	بنك خاص	16	3.786	0.426	75.72		

استجابة المخاطر	بنك عام	10	2.300	0.537	46	-8.213	0.000**
	بنك خاص	16	3.821	0.372	76.42		
أنشطة الرقابة	بنك عام	10	2.225	0.629	44.5	-7.706	0.000**
	بنك خاص	16	3.964	0.479	79.28		
المعلومات والاتصالات	بنك عام	10	2.625	0.659	52.5	-5.034	0.000**
	بنك خاص	16	4.089	0.731	81.78		
المراقبة الدائمة	بنك عام	10	2.520	0.962	50.4	-5.684	0.000**
	بنك خاص	16	4.243	0.515	84.86		

شكل رقم (3): مقارنة بين متوسطات البنوك العامة والخاصة

من الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن المصارف الخاصة تراوحت النسب المئوية بين 84.9% لمكون المراقبة الدائمة، وأدناها 73.6% لبند تمييز الحدث.أما المصارف العامة فكانت نسبها المئوية أخفض بكل المكونات وأعلى نسبة تقييم المخاطر 54%، وأدناها لبند تحديد الأهداف 44%. وبناءً على الشكل السابق يمكن القول أن فعالية إدارة المخاطر في المصارف الخاصة جيدة جداً، بينما هي ضعيفة في المصارف العامة.

اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى: يوجد بيئة رقابة في المصارف وفق معايير بازل

جدول رقم (13): نتائج اختبار ت ستودينت لفرضية بيئة الرقابة

	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	T	Sig.
بيئة الرقابة	3.494	.93865	.19160	2.579	0.017

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط بلغ 3.494، وقيمة sig بلغت 0.017 أي أصغر من 0.05، وقيمة t ايجابية أي الإجابات ايجابية. بالتالي نرفض الفرضية الابتدائية التي تقول أن متوسط محور بيئة الرقابة لايختلف عن الوسط الحسابي**3**، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أن متوسط محور بيئة الرقابة يختلف عن الوسط الحسابي3، وبالتالي يمكن تأييد فرضية البحث الأولى أنه توجد بيئة رقابة في المصارف المدروسة.

اختبار الفرضية الثانية: يوجد تحديد للأهداف في المصارف وفق معايير بازل

جدول رقم (14): نتائج اختبار ت ستودينت لمحور تحديد الأهداف

	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	T	Sig.
تحديد للأهداف	3.333	1.19480	.24389	2.367	0.018

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط بلغ 3.333، وقيمة sig بلغت 0.018 أي أصغر من 0.05، وقيمة t ايجابية أي الإجابات ايجابية. بالتالي نرفض الفرضية الابتدائية التي تقول أن متوسط محور **تحديد الأهداف** لايختلف عن الوسط الحسابي**3**، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أن متوسط محور **تحديد الأهداف** يختلف عن الوسط الحسابي3، وبالتالي يمكن تأييد فرضية البحث الثانية أنه يوجد **تحديد للأهداف** في المصارف المدروسة.

اختبار الفرضية الثالثة: يوجد تمييز الحدث **في المصارف** وفق معايير بازل

جدول رقم (15): نتائج اختبار ت ستودينت لفرضية تمييز الحدث

	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	T	Sig.
تمييز الحدث	3.167	.86811	.17720	.941	0.357

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط بلغ 3.167، وقيمة sig بلغت 0.357 أي أكبر من 0.05، وقيمة t ايجابية أي الإجابات ايجابية. بالتالي نقبل الفرضية الابتدائية التي تقول أن متوسط محور بيئة الرقابة لا يختلف عن الوسط الحسابي**3**، وبالتالي لا يمكن تأييد فرضية البحث الثالثة أنه يوجد مكون تمييز الحدث في المصارف المدروسة.

اختبار الفرضية الرابعة: يوجد تقييم المخاطر **في المصارف** وفق معايير بازل

جدول رقم (16): نتائج اختبار ت ستودينت لمحور تقييم المخاطر

	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	T	Sig.
تقييم المخاطر	3.333	.74211	.15148	2.200	0.038

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط بلغ 3.333، وقيمة sig بلغت 0.038 أي أصغر من 0.05، وقيمة t ايجابية أي الإجابات ايجابية. بالتالي نرفض الفرضية الابتدائية التي تقول أن متوسط محور تقييم المخاطر لايختلف عن الوسط الحسابي**3**، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أن متوسط محور تقييم المخاطر يختلف عن الوسط الحسابي3، وبالتالي يمكن تأييد فرضية البحث الرابعة أنه توجد تقييم المخاطر في المصارف المدروسة.

اختبار الفرضية الخامسة: يوجد استجابة المخاطر **في المصارف** وفق معايير بازل

جدول رقم (17): نتائج اختبار ت ستودينت لمحور استجابة المخاطر

	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	T	Sig.
استجابة المخاطر	3.188	.88234	.18011	1.041	0.309

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط بلغ 3.188، وقيمة sig بلغت 0.309 أي أكبر من 0.05، وقيمة t ايجابية أي الإجابات ايجابية. بالتالي نقبل الفرضية الابتدائية التي تقول أن متوسط محور استجابة المخاطر لايختلف عن الوسط الحسابي**3**، وبالتالي لايمكن تأييد فرضية البحث الخامسة أنه توجد استجابة المخاطر في المصارف المدروسة.

اختبار الفرضية السادسة: يوجد أنشطة الرقابة **في المصارف** وفق معايير بازل

جدول رقم (18): نتائج اختبار ت ستودينت للعينات المستقلة لفرضية أنشطة الرقابة

	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	T	Sig.
أنشطة الرقابة	3.240	1.02544	.20932	1.145	0.264

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط بلغ 3.240، وقيمة sig بلغت 0.264 أي أكبر من 0.05، وقيمة t ايجابية أي الإجابات ايجابية. بالتالي نقبل الفرضية الابتدائية التي تقول أن متوسط محور أنشطة الرقابة لايختلف عن الوسط الحسابي**3**، وبالتالي لايمكن تأييد فرضية البحث السادسة أنه يوجد أنشطة رقابة في المصارف المدروسة.

اختبار الفرضية السابعة: يوجد مكون المعلومات والاتصالات **في المصارف** وفق معايير بازل

جدول رقم (19): نتائج اختبار ت ستودينت لمحور المعلومات والاتصالات

	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	T	Sig.
المعلومات والاتصالات	3.479	1.00789	.20574	2.329	0.029

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط بلغ 3.479، وقيمة sig بلغت 0.029 أي أصغر من 0.05، وقيمة t ايجابية أي الإجابات ايجابية. بالتالي نرفض الفرضية الابتدائية التي تقول أن متوسط محور المعلومات والاتصالات لايختلف عن الوسط الحسابي**3**، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أن متوسط محور المعلومات والاتصالات يختلف عن الوسط الحسابي3، وبالتالي يمكن تأييد فرضية البحث السابعة أنه يوجد مكون المعلومات والاتصالات في المصارف المدروسة.

اختبار الفرضية الثامنة: يوجد مراقبة دائمة **في المصارف** وفق معايير بازل

جدول رقم (20): نتائج اختبار ت ستودينت لمحور المراقبة الدائمة

	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	T	Sig.
المراقبة الدائمة	3.525	1.12492	.22962	2.286	0.032

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط بلغ 3.525، وقيمة sig بلغت 0.032 أي أصغر من 0.05، وقيمة t ايجابية أي الإجابات ايجابية. بالتالي نرفض الفرضية الابتدائية التي تقول أن متوسط المراقبة الدائمة والاتصالات لايختلف عن الوسط الحسابي**3**، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أن متوسط محور المراقبة الدائمة يختلف عن الوسط الحسابي3، وبالتالي يمكن تأييد فرضية البحث الثامنة أنه يوجد مكون المراقبة الدائمة في المصارف المدروسة.

الاستنتاجات والتوصيات:

بناءً على نتائج اختبار الفرضيات، يمكن عرض النتائج التالية:

1- يوجد مكون بيئة الرقابة في المصارف المدروسة .

2- يوجد مكون تحديد الأهداف في المصارف المدروسة

3- لا يوجد مكون تمييز الحدث في المصارف المدروسة

4- يوجد مكون تقييم المخاطر في المصارف المدروسة

5- لا يوجد مكون استجابة المخاطر في المصارف المدروسة

6- لا يوجد مكون أنشطة الرقابة في المصارف المدروسة

7- يوجد مكون المعلومات والاتصالات في المصارف المدروسة

9- يوجد مكون المراقبة الدائمة في المصارف المدروسة

استناداً إلى نتائج الدراسة السابقة يمكن عرض التوصيات التالية:

1- تفعيل وجود مكون تمييز الحدث في المصارف من خلال مايلي:

- زيادة اهتمام إدارة المخاطر بإجراءات تقييم شاملة لجميع أنواع المخاطر على مستوى المصرف.
- تركيز الاهتمام من قبل مجلس إدارة المصرف على ضمان توافق سياسات وإجراءات إدارة المخاطر مع استراتيجيات إدارة المخاطر والقدرة على تحمل المخاطر.

2- تفعيل وجود مكون استجابة المخاطر من خلال ما يلي:

- توفير إجراءات داخلية مناسبة لتقييم الكفاية الكلية لرأسمال المصرف وسيولته.
- الحرص على ملاءمة إجراءات إدارة المخاطر لحجم مخاطر المصرف.

3- تفعيل وجود مكون أنشطة الرقابة في المصارف من خلال مايلي:

- التأكيد على مراجعة استراتيجيات وسياسات وعمليات إدارة المخاطر والسقوف الموضوعة بشكل منتظم.
- زيادة اهتمام مجلس الإدارة بإعداد ترتيبات طوارئ ملائمة، من أجل معالجة المخاطر الشديدة التي تشكل خطر على استمرارية عمل المصرف.
- تعديل مجلس الإدارة لاستراتيجيات وسياسات وعمليات إدارة المخاطر والسقوف الموضوعة بشكل مناسب.
- ضرورة نشر استراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر والسقوف الموضوعة داخل المصرف.

4- التركيز من قبل المصارف العامة على تفعيل إدارة المخاطر من خلال تحسين الالتزام بمكونات إدارة المخاطر الفعالة، وخاصةً في ظل تفوق المصارف الخاصة الكبير على المصارف العامة في هذا المجال، ومن أجل تحسين مستوى المنافسة في البيئة المصرفية السورية.

المراجع:

المراجع باللغة العربية

1. الشاهد، سمير. الضوابط الرقابية العامة للرقابة المصرفية، أهميتها وأثرها، مصارف الغد، اتحاد المصارف العربية، بيروت ،2001، 263.

2. حمادة، عبدو فاضل، دور الأجهزة الرقابية في الحد من المخاطر المصرفية وتحقيق الاستقرار والكفاءة للنظام المصرفي في سورية دراسة تطبيقية على عينة مختارة من المصارف في سورية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة، جامعة حلب،2013.

المراجع باللغة الأجنبية

1. OBLAKOVIC. G. *Risk Management at the strategic and Operational Levels of Swiss Banks: Current Status and Lessons Learned from the Subprime Crisis* ,2013 , DPH Thesis. Swiss.
2. RANONG, P. PHUEMNGAM, W. *CriticalSuccess Factors for effective risk management procedures in financial industries A study from the perspectives of the financial institutions in Thailand*, 2009, master thises.
3. GOTTWALD, W. MENSAH. G. *Enterprise Risk Management: Factors Associated With Effective Implementation*. 2015, Electronic copy available at: http://ssrn. com/abstract
4. MAHMOUD, N. AHMED, E. *Factors Affecting Risk Management Practices and Financial Performance of Iraqi Private Banks*, Middle-East Journal of Scientific Research 22 (7): , 2014, 971-977.
5. J. STEPHEN MCNALLY, , AND H, VINCENT . TOPHOFF, *Leveraging Effective Risk Management and Internal Control,* Copyright © by International Federation of Accountants (IFAC). 2014.
6. K, CORMICAN, *From Process to Best Practice . COllege of Engineering& Informatics,* National University of Ireland, Galway, Ireland 2015.
7. V , KALIA. R, MÜLLER. *Risk Management at Board Level: A Practical Guide for Board Members*, Berne(2007)
8. International Professional Practices Framework (IPPF)®, (Altamonte Springs, FL: The Institute of Internal Auditors Inc, 2013), 2Also available at na.theiia.org/standards-guidance/Pages/Standards-and-Guidance-IPPF

9. Lukianchuk, G. *The Impact Of Enterprise Risk Management On Firm Performance Of Small And Medium Enterprises,* United Kingdom European Scientific Journal Mayedition vol.11, No.13 ISSN: 1857–7881 (Print) e - ISSN 1857-74312015,

10. J, Bedard, R, Baxter, R, Hoitasha. ,2011 Enterprise Risk Management Program Quality: Determionants, Value Relevance, and the Financial Crisis Professor

11. Ellul, A., & Yerramilli, V. (2010, June). Stronger risk controls, lower risk: Evidence fromU.S.bank holding companies(Working Paper). Retrieved from http://ssrn.com/abstract=1550361

12. ANDERSON 2015,Leveraging Coso Across The Three Lines Of Defense ,IIA,Coso.

13. BASEL, 2006, Core Principles for Effective Banking Supervision,

14. COSO, Guidance on Monitoring- 2009, www.aicpa.org

15. COS0,2004, Enterprise Risk Management Integrated Framework, www.aicpa.org